اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد يومي 8 و 10 مارس 2022 (اجتماع عبر الإنترنت)

مسودة محضر الاجتماع

أمناء - حاليون:	**بحضور:**
إيزاك أديول	فارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
أبهينا أهير	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روز ماري بيل أنطوان	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
روزا أيونغ-تشونانغ	ألفارو بيرميخو، المدير العام
يولوكبيك باتيرغاليف	توموكو فوكودا، مديرة إقليمية لإقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)
سانتياغو كوزيو	كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
باينس غاواناس	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج
كيت جيلمور – الرئيسة	كلير جيفري، مديرة بالإنابة، شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة
سامي النتشة أوريليا نغوين	يوجينيا لوبيز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي
أندرياس براجر اليزابيث شيفر	أشيش كومار، كبير المستشارين التقنيين، دعم التطوير المؤسسي والحوكمة
	سونال مهتا، مديرة إقليمية، إقليم جنوب آسيا
الاعتذار عن الغياب	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، إقليم أفريقيا
سوراكشيا جيري	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
دنيا ناصر	إستيل واغنر، رئيسة لجنة رابطة الموظفين (اليوم الثاني)
أيلين ماكولغان -	كارولين ديكينسون، مقررة المحضر
المستشار القانوني الفخري	
	حضور الجلسات:
المتغيبون	جين ديسبورو (مراقبة مالية)، (البند 5)
جاكوب موتامبو	كاسبر إريكسن، رئيس الاستراتيجية والتخطيط (البند 4)
	ريفا إسكينازي، مديرة الشراكات الاستراتيجية والتطوير (البند 4)
	ضُون غوناواردينا، لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) (البند 3.2)
	نيڤيل ڤان سيترت، مدير المخاطر والضمانات (البند 5)
	ڤانيسا ستانيسلاس، رئيسة شؤون الحماية (البند 3.6)
	صانا تيجسن، مستشارة (البند 4)

اليوم الأول: 9 مارس 2022

الترحيب والمقدمة

رحبت الرئيسة، كيت جيلمور، بالجميع في اجتماع مجلس أمناء IPPF. ونيابة عن المجلس، تقدمت الرئيسة بالشكر للمدير العام والموظفين على ما بذلوا من جهود شاقة للتحضير لهذا الاجتماع.

والمجلس **أحاط علمًا** بذكرى تكريم من وافتهم المنية منذ الاجتماع الأخير. وتوقف المجلس لدقيقة واحدة حدادًا عليهم وإحياءً لذكراهم.

وبدأت الرئيسة مؤكدة أن الأسابيع الأولى من عام 2022 كانت حزينة وعصيبة جدًا لأمناء عديدين. وكان المجلس يجتمع في ظل الصراع الدائر في أوكرانيا أيضًا. وأشارت الرئيسة إلى أن الخوف والألم والمعاناة التي نزلت بشعب أوكرانيا قد

ألمَّت من قبل بشعوب سوريا والعراق واليمن، وكذلك شعوب إثيوبيا ومالي وفلسطين وميانمار، وكشفت الأحداث التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية أن حفنة من البشر قد تسوق العالم بسرعة إلى شفير الهلاك ونقف حيالها عاجزين. والعالم الآن في مفترق طرق، وعلى الناس أن يمدوا يد العون من جديد لإبعادنا عن حافة الهاوية، وعلى منظمات المجتمع المدني مثل IPPF أن ينهضوا وينظموا صفوفهم. ويجب علينا جميعًا أن نتحلى بمزيد من الشجاعة وأن نقوي إيماننا بأنفسنا. ولن نخذل الضعفاء مثلما خذلَنا الأقوياء. ويفر الناس من جحيم الصراع؛ فينتهي بهم المطاف في بلدان لها سجل حافل بمعاداة الحقوق الجنسية والإنجابية. ومن يتجرعون مرارة القمع والصراع والعنف لن يشعروا بكرامتهم إلا في ظل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وجدير بـ IPPF الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعزز جمعياته الأعضاء ويلهمها الدفاع دائمًا عن الحلول والنهج القائمة على الحقوق.

والمجلس **أحاط علمًا** بالوثيقة الموجزة التي تناولت استجابة IPPF للأزمة الإنسانية في أوكرانيا.

وخلال المناقشات، أشار أحد أعضاء المجلس إلى أن عدم المساواة والظلم بلاء شديد، مرددًا عبارة "لن نخذل الضعفاء مثلما خذلَنا الأقوياء". وأفاد أحد أعضاء المجلس بأنه كان على اتصال بأصدقائه في أوكرانيا وأن المدير التنفيذي للجمعية العضو في أوكرانيا لم يغادر البلاد. وتقدم بالشكر للمدير العام على الفرصة التي يتيحها تمويل المسار 3 لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم الدعم العاجل.

وأفادت الرئيسة بأن الموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا الاجتماع هي الإطار الاستراتيجي، والمساءلة، والحماية، والصحة المالية، والتحضير للجمعية العامة والحوكمة.

1. البنود الإجرائية

1.1 الاعتذار عن الغياب

تلقينا اعتذارًا عن الغياب من سوراكشيا جيري و أيلين ماكولغان المستشارة القانونية الفخرية. وتقدمت أوريليا نغوين باعتذار عن اليوم الثاني.

وفيما يلي التفويضات التي أحاط المجلس علمًا بورودها:

تفويض من سوراكشيا جيري إلى أبهينا أهير عن اليوم الأول وإلى يولوكبيك باتيرغاليف عن اليوم الثاني.

وأقر مدير الحوكمة والاعتماد باكتمال نصاب الاجتماع.

2.1 الموافقة على محضر الاجتماع السابق

***اعتمد** المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء المنعقد على الإنترنت يومي 2 و 3 ديسمبر 2021 كسجل واقعي ودقيق.*

***اعتمد** المجلس المحضر السري لاجتماع مجلس الأمناء المنعقد على الإنترنت يومي 2 و 3 ديسمبر 2021 كسجل واقعي ودقيق، مع مراعاة التعديلات التي قد يود أعضاء المجلس إبلاغ الرئيس بها.*

3.1 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

أفادت الرئيسة بأن البند 3.3 قد يُطرح للتناول بعد البند 5.2. مشيرة إلى التعديل التالي على الجدول الزمني:

***اعتمد** المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.*

وقد تلقى المجلس إفادة بشأن نقاط العمل من الاجتماع السابق و**أحاط علمًا** بأن معظم البنود قد اكتملت.

2. المساءلة

1.2 التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام

تلقى المجلس التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام ضمن الورقة رقم BoT/03.22/DOC/2.1.

وخلال المناقشات، تقدم أعضاء المجلس بالشكر لـ IPPF على ما قام به في البلدان التي تشهد صراعات، وخصوصًا ما قدمه في أفغانستان، بدعم من الصندوق التكميلي الياباني، وعلى استجابته الإنسانية لأوكرانيا.

وردًا على سؤال عن الانتقال إلى عملية وضع الخطط والميزانيات الجديدة، وكيف تستجيب لها الجمعيات الأعضاء وما تقدم لها من دعم، أشار المدير العام إلى أن العام الماضي كان عبارة عن دورة مدتها عام واحد جرى فيها اختبار المنظومة. ولم يتغير شيء سوى التحول من دورة مدتها سنة واحدة إلى دورة مدتها ثلاث سنوات. وهذا يتطلب توفير الدعم اللازم لأن العديد من الجمعيات الأعضاء تعمل في إطار دورة مدتها سنة واحدة ولم تبدأ هذه العملية بعد. وسوف تقوم فرق من المكاتب الإقليمية بدعم الجمعيات الأعضاء.

وأشاد المدير العام بجهود المدير الإقليمي لإقليم جنوب آسيا، ومدير إدارة المخاطر والضمانات وموظفي الشؤون المالية لما بذلوا في سبيل تحويل الأموال إلى أفغانستان، ما يدل على أن IPPF يبذل جهدًا كبيرًا للتغلب على العقبات.

وتقدمت الرئيسة بالشكر إلى المدير العام وفريق السكرتاريا على التقرير المفصل الذي يظهر اتساع نطاق العمل الجاري ومدى استجابته للأحداث العالمية. وأشاد المدير العام بجهود مدير الشؤون الخارجية والفرق المختلفة لما بذلوا في إعداد هذا التقرير.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الصادر عن الرئيس والمدير العام.

2.2 **سياسة تضارب المصالح**

تلقى المجلس سياسة تضارب المصالح الجديدة المقترحة لهيئات IPPF الحاكمة ضمن الورقة رقم BoT/03.22/DOC/2.2.

قدم مدير الحوكمة والاعتماد هذا البند وشكر أندرياس براغر على مساهمته في سياسة تضارب المصالح الجديدة، والتي تبني على المبادئ التي وافق عليها المجلس في اجتماعه المنعقد في ديسمبر 2021.

وأثناء المناقشات، طلب أحد أعضاء المجلس تسليط الضوء على الشرط السنوي المطلوب استيفاءه لتقديم نموذج الإقرارات. وأفاد مدير الحوكمة والاعتماد بأن هذا الشرط هو الحد الأدنى من المتطلبات وإذا نشأ تضارب محتمل في المصالح، كانت على الأمين مسؤولية الإقرار به.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن هذه السياسة إن كانت جديدة أو مجرد تعديل على سياسة حالية، مشيرًا إلى أن تضارب المصالح كان جانبًا من الجوانب التي تم تقييمها بموجب نظام اعتماد الجمعيات الأعضاء. وأفاد مدير الحوكمة والاعتماد بأن قيام الأمناء بالتوقيع على نموذج تضارب المصالح موجود من فترة ولكن هذه السياسة جديدة وسوف تكون قابلة للتطبيق في نطاق عملية الحوكمة في الاتحاد عمومًا. ونتوقع من الجمعيات الأعضاء أن توائم بين سياسات تضارب المصالح فيها وبين هذه السياسة.

وفي ضوء ما تفضل به أعضاء المجلس من آراء، **تم الاتفاق** على تحديث مسودة سياسة تضارب المصالح لتشمل النقاط التالية:

- توضيح بشأن قيام طرف ثالث بالإشارة إلى وجود تضارب محتمل في المصالح.
- تعزيز النقطة 31 من هذه السياسة بشأن اتخاذ الأمناء ما يلزم من إجراءات لإزالة التضارب وإعادة صياغة النقطة 4.31
- تقديم تفاصيل عن سبل الطعن أو الاستئناف المتاحة فيما يتعلق بتضارب المصالح المزعوم
- وبالإشارة إلى أن العبارة الواردة في النقطة 28 "واجبات العمل تُلزم الأمناء/أعضاء اللجان بالتصرف وفقًا لما يحقق مصلحة IPPF الفضلى" كانت من المتطلبات القانونية، ينبغي ربط هذه المادة بالنقطة 20، أحد المبادئ التوجيهية.
- إدراج إلزام الأمناء/أعضاء اللجان بالإقرار بأدوارهم ووظائفهم التي يشغلونها في المجال العام.
- توسيع نطاق السياسة بإدراج تضارب الأدوار في متنها وفي عنوانها أيضًا.

وافق المجلس على سياسة تضارب المصالح الجديدة، مع مراعاة إدراج آراء المجلس في هذه السياسة. وسوف تُعمم هذه السياسة بصيغتها النهائية على المجلس قريبًا.

3.2 **تقييم أداء المجلس والأمناء منفردين**

رحبت الرئيسة بحضور ضون غوناواردينا في الاجتماع نيابة عن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، باقتراح من اللجنة لتقييم أداء المجلس والأمناء منفردين.

وتم إخطار المجلس بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قد نظرت في القضايا الثلاث التالية، أولاً، مؤشرات المجلس الرئيسية لتقييم أداء الأمناء منفردين، ثانيًا تقييم الأمناء الثلاثة الذين تنتهي ولايتهم في يونيو 2022، وثالثًا، مراجعة أداء لجان المجلس.

مؤشرات مجلس الأمناء الرئيسية لتقييم أداء الأمناء منفردين

نظرت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) في وثيقة مؤشرات الأداء الرئيسية واتفقت على وضوح المؤشرات والإجراءات جيدًا، لكنها كانت كَمية للغاية، لذلك تود لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بحث بعض الجوانب النوعية في الأداء. وهذا قد يكون في إطار مناقشات بين الأفراد والمجموعات، ربما من خلال لجان المجلس. ومن المهم أيضًا أن ينظر الأفراد في أدائهم، كصورة من صور التقييم الذاتي. وأحاطت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) علمًا بأن وثيقة مؤشرات الأداء الرئيسية قد وُضعت جنبًا إلى جنب مع الإقرار بأن أداء المجلس يحتاج إلى تحسين جوانب معينة. وللمضي قدمًا، تود لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) الاستناد إلى معايير الأداء النموذجي، وليس البدء من مستويات أساسية. وقد ترغب لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) في الاطلاع على وثائق أخرى والاستعانة بها في بيان آرائها في الأداء، على سبيل المثال محاضر المجلس ونقاط العمل. وفي المستقبل، قد ترغب لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) في رؤية مؤشر آخر يتناول جوانب الأداء النوعية. وهذا قد يشمل إجراءات معينة مثل مراقبة الاجتماعات أو مطالبة الأمناء بتقديم ملاحظاتهم في حضور الاجتماعات. وبخصوص أول مؤشر من مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن حضور الاجتماعات تحديدًا، فقد ترغب لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) في بحث المزيد حول كيفية تحديد قيمة الحضور. وختامًا، وافقت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) على وثيقة مؤشرات الأداء الرئيسية، مشيرة إلى أنها وثيقة واقعية وأن الدروس المستفادة من تنفيذها تساعد أكثر في تطويرها. وتمت الإحاطة علمًا بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) ترغب في الارتقاء بالمعايير للمضي قدمًا.

تقييم ثلاثة أمناء تنتهي ولايتهم في يونيو

وافقت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) على استخدام أداة مؤشرات الأداء الرئيسية التي سبق اعتمادها كأساس مرجعي لهذا التقييم. وسوف تجري لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) محادثات مع رئيسة المجلس ومحادثات منفصلة مع الأمناء الثلاثة. وبعد انتهاء هذه العملية، سوف يُتخذ قرار بشأن تجديد ولاية هؤلاء الأمناء الثلاثة.

مراجعة أداء لجان المجلس

تمت دعوة لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لمراجعة الاقتراح وتحديد الآلية التي يتعين اتباعها لتقييم أداء لجان المجلس. وترى لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) اعتماد نهج يجمع بين المعايير الكمية والنوعية، مثل:

- مستوى جودة الاجتماعات
- حضور الأعضاء
- تقييم المساهمات والمبادرات
- الالتزام بمواعيد إنجاز المهام المدرجة في خطة عمل المجلس
- تقييم الأداء بطريقة 360 درجة

اقترحت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) من قبل أن يتحمل رئيس كل لجنة من لجان المجلس المسؤولية عن بعض هذه المهام، بينما تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) المساءلة عن العملية وفقًا لسياسات IPPF. وسوف يُعد استبيان موحد تستخدمه جميع اللجان، مع إضافة أسئلة محددة للجان معينة. وسوف يُعد الاستبيان بالتعاون مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

وشكرت الرئيسة لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لقيامها بإعداد عملية تقييم أداء الأمناء. وتمت الإحاطة علمًا بأن مؤشرات الأداء الرئيسية وثيقة واقعية يمكن تطويرها بمرور الوقت. وتمت الإحاطة علمًا بأن المجلس قد خضع لمراجعة أجرتها مؤسسة Russell Reynolds العام الماضي، تضمنت الجوانب النوعية والكمية، والتزم المجلس بإجراء هذه العملية بانتظام. وأفادت الرئيسة بالموافقة على خطة عمل حسب الأولويات وأن المجلس يقدم تقارير عن التقدم المحرز في كل اجتماع. ويجوز للجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) الاطلاع على هذه التقارير أيضًا.

وردًا على سؤال بشأن تنفيذ العملية التي اقترحتها لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، اقترح المدير العام بأن الاستعانة بمؤسسة Russell Reynolds قد تكون ضرورية للسنة الأولى، حتى يتم تعزيز فريق السكرتاريا الداخلي بشكل كافٍ.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن التقييم الذاتي مهم، ولكن من المهم أيضًا تمكين الأمناء من تسليط الضوء على أي مجالات تنموية يرون أن توفير التدريب وبناء القدرات فيها يعود بالنفع.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الصادر عن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بشأن أداء المجلس والأمناء منفردين.

وشكر ضون غوناواردينا المجلس على الآراء والتعليقات التي تفضلوا بها وسوف يعرضها على لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

4.2 إطار العمل لتقييم أداء المدير العام

تلقى مجلس الأمناء مسودة تقرير يتناول إطار العمل المحدد لتقييم أداء المدير العام ضمن الورقة رقم BoT/03.22/DOC/2.4.

وأفادت الرئيسة بإنجازها هذه المهمة بنفسها مع أمين الخزانة، في إطار التقييم السنوي لأداء المدير العام. وتم الاتفاق مع المدير العام على الأهداف المبينة.

وأثناء المناقشات، طرح المجلس العديد من التعليقات والمقترحات بشأن الوثيقة المقدمة:

- ويوجد مزيج من الأهداف النوعية ومؤشرات الأداء الرئيسية الكمية، وقد يكون من الصعب تقييم الأداء بناءً على الأهداف.
- والتركيز على الوسائل أشد من الغايات، وخصوصًا أن تنفيذ هذه الأنشطة يدفع IPPF إلى تحقيق نتائج أو مخرجات معينة. ولن يكتمل إلا بتقييم تأثيرات هذه الأنشطة المختلفة.
- وقد يكون التركيز أشد على مشاركة أصحاب المصلحة وجهود الدعوة وحقوق الإنسان.
- ولم يظهر التفكير في المستقبل بوضوح في الوثيقة.
- وبينما تحدثت الوثيقة عن الشباب، لم تذكر شيئًا عن النوع.
- كيف يُقاس أداء الفرد بنجاحه، مثلًا، في عقد جمعية عامة؟
- وتحدثت عن التكيف مع عالم العمل بعد فترة الجائحة ضمن حديثها عن هدف الموارد البشرية. هل هذا يشمل تطوير نهج عمل مختلط، أم يشمل الاستثمار في الصحة والرفاهية أيضًا؟ وينبغي توضيح المدة الزمنية التي يلزم استثمارها في هذا المجال.
- وعند الحديث عن أحد هذه الأهداف، لماذا ذُكر فريق قيادة المديرين (DLT) على وجه الخصوص ولم تُذكر السكرتاريا على وجه العموم؟

وأفاد المدير العام بأن هذه القائمة تم إعدادها مع مراعاة المجالات التي حظيت بأكبر قدر من جهود المدير العام ونتائجها. وتحتوي الخطة الإستراتيجية على مؤشراتها الخاصة بها ومؤشرات الأداء الرئيسية التي توضع التقارير بشأنها سنويًا، ولكن أغلبها يقيس تأثير الجمعيات الأعضاء. وفي هذا الوقت، من الصعب ربط أداء السكرتاريا أو الأفراد بمؤشرات الأداء الرئيسية للخطة الإستراتيجية. وقد يساعدنا في مواجهة بعض مخاوف المجلس أن يُدرج عمود إضافي في إطار العمل الخاص بتقييم أداء المدير العام يوضح المتأثرين بهذه النقاط. وقد يُجرى أيضًا تعديل الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أعضاء المجلس كانوا راضين عن بقاء بعض الجوانب النوعية كما هي. وهناك إقرار بأن هذه الوثيقة لم تشر إلى المنظور البصري على وجه الخصوص، مع أن الاستراتيجية الجديدة كانت هدفًا من أهدافها الرئيسية. وفيما يتعلق بالعالم بعد الجائحة، أُبلِغ المجلس بالتحضير لانطلاق عملية تشاور بشأن نهج العمل المختلط، مع أن طبيعة السكرتاريا العالمية قد تفرض تحديات معينة. وكانت السكرتاريا مشغولة بصحة الموظفين ورفاههم، ومن المفيد أن يتفضل أعضاء المجلس بطرح المزيد من تطلعاتهم في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتركيز المدير العام على فريق قيادة المديرين (DLT) بدلاً من السكرتاريا ككل، فقد اتضح لنا الجوانب التي تحظى بالنصيب الأوفر من جهود المدير العام المباشرة.

وأضاف أحد أعضاء المجلس أن هذا الإطار كان مؤقتًا، وبمجرد تطبيق الإستراتيجية الجديدة، نستطيع أن نضع إطار عمل جديد، ثم التوصل إلى مؤشرات أداء رئيسية جديدة للمدير العام ولفريق قيادة المديرين (DLT).

وتمت **الإحاطة علمًا** بأن التعليقات الواردة من المجلس سوف تدرج في وثيقة إطار تقييم أداء المدير العام وسوف تصدُر هذه الوثيقة من جديد إلى المجلس.

5.2 ولايات الهيئات الحاكمة وخطة التناوب

تلقى المجلس ورقة بشأن ولايات الهيئات الرئاسية وخطة التناوب بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/2.5.

وقدم مدير الحوكمة والاعتماد هذه الورقة، وأشار فيها إلى الأساس المنطقي ونصوص السياسات التي تنظم تعاقب فترات خدمة أعضاء المجلس. وطرحت الورقة نظرة عامة أيضًا على فترات الخدمة المعتمدة حتى الآن وسلطت الضوء على فترات

الخدمة التي تنتهي في مايو/يونيو 2022. وسلطت الورقة الضوء أيضًا على ضرورة قيام المجلس بالنظر في تعاقب فترات خدمة أعضاء لجنة المجلس ومواءمة سياسات IPPF.

وأثناء المناقشات، طلب أحد أعضاء المجلس توضيحًا بشأن النقطة التي تشير إلى أن فترة الخدمة على المستوى العالمي التي سبقت إصلاح الحوكمة ينبغي احتسابها عند تحديد الإجمالي التراكمي لفترة الخدمة. وأكد مدير الحوكمة والاعتماد أن عملية إصلاح الحوكمة التي جرت من قبل في عام 1999 شهدت اتخاذ قرار بضرورة مراعاة فترة الخدمة السابقة، وكان هذا القرار قانونيًا على النحو المبين في لوائح IPPF. وقد أعيد التأكيد على ذلك من خلال إصلاح الحوكمة 2019/2020، وأشارت بموجبه لجنة إصلاح الحوكمة المستقلة (IGRC) بوضوح إلى أن فترة خدمة أصحاب المصلحة طويلة الأجل جزء من مشكلة الحوكمة التي أثرت سلبًا على IPPF. وبعد ذلك اتُخذت تدابير معينة في إطار لوائح IPPF تضمن ضخ "دماء جديدة" في المنظومة كلها بانتظام للتغلب على تحديات الخدمة طويلة الأمد التي ذكرت على وجه التحديد.

وأوضح رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أن اللجنة بصدد إطلاق حملة لوضع خطة التعاقب مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لأننا بحاجة إلى أعضاء جدد في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) العام المقبل.

والمجلس **أحاط علمًا** بالخطوات المقترحة لتجديد أو عدم تجديد ولاية الأمناء الثلاثة وهم: - يولوكبيك باتيرغاليف و آيزاك أديوول و جاكوب موتامبو، حسب ما أوضح ممثل لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

ونظر المجلس في تعاقب ولايات أعضاء لجان المجلس منفردين و**طالب** رؤساء لجان المجلس بدراسة هذه المسألة والرجوع إلى المجلس في اجتماعه في يونيو 2022 بمقترحات بشأن كيفية المضي قدمًا.

والمجلس **أحاط علمًا** بخطة "تعاقب" فترات الولاية للجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، ووافقت عليها لجنة NGC.

ونظر المجلس في مواءمة سياسات IPPF بشأن شروط عضوية هيئات المجلس، وأصدر القرار التالي:

- *النظر في التعديلات السابقة التي أجريت على السياسة 8.1 في IPPF ورُفعت بموجبها القيود التي فرضت على الأمناء الخارجيين الخدمة فترة واحدة فقط.*
- *النظر في الحاجة إلى تعزيز الترابط والاتساق في جميع سياسات IPPF ذات الصلة بشأن إمكانية عمل جميع الأمناء وأعضاء اللجان حتى فترتين كاملتين.*
- *أن تؤخذ بعين الاعتبار التحديات والموارد اللازمة عند تعيين أعضاء هيئات IPPF الحاكمة.*
- *الإقرار بالتزام IPPF بتكافوء الفرص للجميع،*

وافق *مجلس الأمناء على التعديلات التي أجريت على جميع سياسات IPPF ذات الصلة وقصرت مدة ولاية الأعضاء الخارجيين على فترة واحدة فقط ليتمكنوا من الترشح على قدم المساواة لفترتين كحد أقصى وطلب من السكرتاريا تنفيذ هذه التعديلات في دليل سياسات IPPF كله.*

3. الجمعية العامة، الحوكمة وأولويات المجلس لعام 2022

1.3 تحديث خطة العمل

تلقى المجلس تحديثًا بشأن تنفيذ خطة عمل مجلس الأمناء التي حددت أولويات المجلس حتى الجمعية العامة لعام 2022 بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.1.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقدم المحرز في خطة عمله، وأنها تسير على الطريق الصحيح.

2.3 مساهمة المجلس في تشكيل الجمعية العامة وإنجازها

تلقى المجلس ورقة بشأن خطط الجمعية العامة في نوفمبر 2022 بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.2، وقدمتها مديرة العلاقات الخارجية، وسلطت الضوء على تشكيل "مجموعة الإشراف" التي تتولى توجيه مسار العمل والإشراف عليه لإنجاز الجمعية العامة.

وأثناء المناقشات، تساءل أحد أعضاء المجلس عن كيفية قياس نجاح قمة الشباب التي ستنعقد قبل الجمعية العامة. وذكَّر المجلس بمناقشات سابقة جرت بشأن إنشاء مجموعة الشباب الاستشارية التابعة للمجلس. ولم يتضح في الوقت الحالي كيفية تحقيق الاتساق بين لجنة الشباب وشبكات الشباب وبين هيكل الحوكمة العام. وأجابت مديرة العلاقات الخارجية بأن مجموعة الإشراف تولت مسؤوليات محددة كان من بينها ضمان وجود روابط واضحة بين قمة الشباب والجمعية العامة. ويجري إعداد ورقة مفاهيم لقمة الشباب سوف تُعرض على مجموعة الإشراف.

وردًا على سؤال عن نظام القسائم المخصص للجمعيات الأعضاء والتأكد من تمكين الشباب من المشاركة في قمة الشباب والجمعية العامة، أفادت مديرة العلاقات الخارجية بأنها سوف ترد على هذا السؤال بعد أن تتحدث إلى القائمين على شبكة Youth Lead في كولومبيا الأسبوع المقبل.

وطلب أحد أعضاء المجلس أن تقدم مجموعة الإشراف للمجلس جميع المستجدات بانتظام. وأوضحت الرئيسة أن مجموعة الإشراف سوف تعرض على المجلس توصياتها وتضمن اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ولكن اتخاذ قرارات الحوكمة ذات الصلة من مسؤوليات المجلس.

وطلبت عضوة بالمجلس، وكانت رئيسة لإحدى الجمعيات الأعضاء أيضًا، توجيهات بشأن العمل التحضيري للجمعيات الأعضاء قبل انعقاد الجمعية العامة. وتطوعت أيضًا بخبرتها للمساعدة في نهوض الجمعيات الأعضاء في أمريكا اللاتينية.

وسأل أحد أعضاء المجلس كيف تم تشكيل مجموعة الإشراف. وأفادت الرئيسة بأن تشكيلها أخذ في الاعتبار عبء العمل الواقع على عاتق الأمناء والتأكد من توزيع المسؤوليات والتزامات المشاركة على مستوى المجلس كله.

وافق المجلس على النهج المقترح للمشاركة وإنجاز الجمعية العامة بنجاح، حسب ما جاء في الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.2.

اعتمد المجلس إنشاء مجموعة إشراف تتولى توجيه والإشراف على الأعمال التحضيرية للجمعية العامة.

3.3 **إدخال منصب نائب الرئيس (وفي حالة الموافقة، تعديل مهام رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR))** (تم تناول هذا البند بعد البند 5.2 من جدول الأعمال.)
تلقى المجلس ورقة بخصوص إدخال منصب نائب الرئيس بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.3. قدم هذا البند مديرُ الحوكمة والاعتماد موضحًا أن اقتراحًا قُدم لإدخال منصب نائب الرئيس، بدلًا من منصب أمين الخزانة الحالي. وعرضت الورقة الأساس المنطقي لهذا الاقتراح وقدمت بالتفصيل الخطوات التي يجب اتباعها من الآن وحتى انعقاد الجمعية العامة في نوفمبر 2022 لإدراج هذه التوصية.

وأضافت باينس غاواناس قائلة مع أنها كانت تؤدي دور أمين الخزانة، لم يتضح كيفية الموائمة بين هذا الدور وبين دور رئيس لجنة المالية والتدقيق، الذي كان يقوم بمهام أمين الخزانة بالفعل. وخلصت من هذا إلى أن دور أمين الخزانة لم يكن ضروريًا وأن منصب نائب الرئيس سيعود بفائدة أكبر على IPPF، بما في ذلك من خلال مساعدة رئيس المجلس.

وأفاد أحد الأمناء، وكان رئيسًا سابقًا للجنة الانتقالية أيضًا، بأن الإصلاحات الأصلية كانت تدعو إلى تعيين نائب للرئيس بدلًا من أمين الخزانة. ومع ذلك، تم إدخال منصب أمين الخزانة تلبية لتطلعات العديد من الجمعيات الأعضاء التي لا تزال تعمل وفقًا لنموذج أمين الخزانة، وكانوا يعتقدون أن دور أمين الخزانة ضروري لتعزيز المساءلة والإدارة المالية الجيدة. وبعد ذلك، علق أحد أعضاء المجلس أن بعض البلدان تشترط على الشركات قانونيًا أن يكون لها أمين للخزانة وتساءل إذا كان هذا هو الحال في المملكة المتحدة. ورد مدير الحوكمة والاعتماد بأن هذا المطلب غير قانوني في المملكة المتحدة. ويؤدي المجلس دورًا مهمًا في الإشراف على الشؤون المالية للمنظمة. وفي IPPF، تتولى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) هذه المسؤولية بالتفويض. وسوف يساعد هذا الاقتراح على تعزيز دور رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتقديم المزيد من الدعم والمساندة إلى المجلس ورئيس المجلس.

وتمت الإحاطة علمًا بأن القواعد التنظيمية لمنصب نائب الرئيس سوف تحدَّد، وسوف تحدَّث القواعد التنظيمية لرئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أيضًا، على النحو المبين في الورقة.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن هذه فرصة جيدة لتشجيع القيادات الشبابية واقترح توجيه الشباب للقيام بأدوار قيادية.

اعتمد المجلس العملية التي يتعين اتباعها لإنشاء منصب نائب الرئيس وإلغاء دور أمين الخزانة، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.3.

وتمت **الإحاطة علمًا** بضرورة توخي الحيطة والحذر عند إبلاغ الجمعيات الأعضاء بهذا الاقتراح، لأن العديد من الجمعيات الأعضاء تخضع لهيكل حوكمة به منصب أمين الخزانة، وهذا، في بعض البلدان، من الاشتراطات القانونية.

وأشادت الرئيسة بالسيدة بيانس لقيامها بدور أمين الخزانة جنبًا إلى جنب مع مهام أخرى من بينها مهام نائب الرئيس. وكان هذا المنصب ضروريًا، وكان المجلس يعمل بهذه الطريقة حتى الآن بشكل غير رسمي.

4.3 ميثاق الاتحاد وعلامته العالمية

تلقى المجلس ورقة حول الميثاق المقترح للاتحاد وتصميم علامة عالمية جديدة على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.22/DOC/3.4.

وقدم المدير العام هذا البند بتسليط الضوء على أن انتقال IPPF إلى استراتيجيته الجديدة فرصة فريدة على الاتحاد أن يغتنمها للاتفاق على تعبير مشترك عن القيم التي تربطنا معًا ("ميثاق IPPF") ووضع علامة عالمية أقوى، بناءً على الهوية المميزة لكل جمعية من الجمعيات الأعضاء جنبًا إلى جنب مع التعبير عن أن الحقوق الجنسية والإنجابية قضية عالمية تجسد روح التكافل العالمي ("علامة IPPF الجديدة"). وترى الجمعيات الأعضاء أن القيم التي كان IPPF يشاركها منذ 70 عامًا بلغت مستوى مختلفًا تمامًا عن المستوى المطلوب في يومنا هذا، وهي فرصة جيدة لإعادة النظر والاتفاق على إعلان أقوى يعبر عن الحقوق والقيم التي نشترك فيها.

وخلال المناقشات، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ ترحيبهم بهذه المبادرة. وعلق أحد أعضاء المجلس قائلًا ينبغي تقديم الدعم الإعلامي للجمعيات الأعضاء بلغات مختلفة لترويج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، خصوصًا في هذه الأوقات التي تتصاعد فيها وتيرة الأخبار الزائفة.

وعلق أحد أعضاء المجلس على أن علامة IPPF الحالية ليست عصرية، ولا تعبر دائمًا عن الأفراد الذين نريد الوصول إليهم. ولا تستطيع العلامة الحالية استيعاب حجم العمل الهائل الذي يقوم به IPPF.

وأعرب المجلس عن بالغ تقديره وحماسه لهذا المشروع و**اعتمد** اقتراح وضع ميثاق لـ IPPF بالإضافة إلى إنشاء علامة عالمية أقوى تستند إلى الهوية المميزة لكل جمعية من الجمعيات الأعضاء مع التعبير عن أن الحقوق الجنسية والإنجابية قضية عالمية تجسد روح التكافل العالمي ("علامة IPPF الجديدة").

أوراق الاجتماع

تمت الإحاطة علمًا بأن بعض الأوراق الخاصة باجتماع المجلس هذا لم يتم توزيعها خلال الإطار الزمني المتفق عليه وهو أسبوعين، ومن بينها أوراق بلغات أخرى غير الإنجليزية. وأكدت الرئيسة على ضرورة حصول أعضاء المجلس على هذه الأوراق في غضون الإطار الزمني المتفق عليه، لإتاحة الوقت الكافي لاستعداد الأعضاء للاجتماع على نحو لائق. و**وافق** المدير العام على ضمان بذل السكرتاريا قصارى جهدها للالتزام بهذا الموعد النهائي للاجتماعات المقبلة. و**تم الاتفاق** على الإشارة إلى هذا الأمر بوضوح في خطة عمل المجلس أيضًا.

اليوم الثاني: 10 مارس 2022

رحبت الرئيسة بإستيل واغنر، رئيسة لجنة رابطة الموظفين، في الاجتماع. وتمت الإحاطة علمًا بأن دنيا ناصر لم تتمكن من حضور الاجتماع لأسباب صحية. وأقر مدير الحوكمة والاعتماد باكتمال نصاب الاجتماع.

وأفادت الرئيسة بأنها وبعض الأمناء الآخرين تلقوا شكوى من مجهول ضد أحد كبار الموظفين، وتم إرسال نسخ منها إلى مجموعة كبيرة من الأفراد وتمريرها إلى آخرين. ولم ترسَل هذه الشكوى إلى نظام IPPF SafeReport. وسوف تُعرض على رئيس شؤون الحماية للتعامل معها من خلال SafeReport، وفقًا للسياسة ذات الصلة. وطلبت الرئيسة من الأمناء، في حالة ورودها إليهم، أن يتفضلوا بحذفها وعدم تمريرها لغيرهم. وسوف تُقدَّم إلى الأمناء صيغة مختصرة للرد إذا طُلب منهم ذلك. وسوف تتولى السكرتاريا إدارة الاتصالات مع الجهات المانحة والصحف إذا لزم الأمر.

4. استراتيجية الاتحاد والنتائج والتمويل

1.4 تقرير لجنة C-SIP، بما في ذلك مسودة إستراتيجية 2028

تلقى المجلس تقريرًا بشأن عمل لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP)، بما في ذلك المسودة رقم 1 لإستراتيجية عام 2028 ضمن الورقة رقم BoT/03.22/DOC/4.1.

وقدمت أبهينا أهير، رئيسة لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP)، هذا البند وأفادت بأن الغرض من هذه الجلسة معرفة مقترحات وآراء الأمناء في المسودة الأولى للاستراتيجية. ويُستفاد من مقترحات المجلس وتوجيهاته في إعادة صياغة الاستراتيجية، المسودة 2. واقتُرح عرض المسودة 1 على الاتحاد غدًا، بهدف الانتهاء من إعداد المسودة الثانية في نهاية شهر مارس.

وموضوع الاستراتيجية الرئيسي هو "في الاتحاد قوة"، وهو نداء للتكافل والتعاون العالميين. وتقوم مسودة الاستراتيجية على أربع ركائز، ثلاثة منها خارجية، والرابعة تتعلق بالاتحاد. ولكل ركيزة هدف بالإضافة إلى ثلاثة مسارات بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف.

وعُرضت على المجلس شكل توضيحي للعناصر التي نالت إعجاب لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) في المسودة الحالية، بالإضافة إلى ما يرون ضرورة تغييره وأوجه النقص من وجهة نظر اللجنة. وأشادت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) بالعنوان ولكنها أجرت مناقشات حول مدى إبرازه لجوهر الاستراتيجية. وكان هناك قلق وتقدير أيضًا للمعنى الجنسي المزدوج. وأعربت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) عن رضاها عمومًا عن الركائز ولكنها تساءلت عن عناوين الركيزة 1 والركيزة 4 إن كانت مناسبة لهما. وفيما يتعلق بالشكل العام والتصميم الغرافيكي، رأت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) أن الألوان المستخدمة ينبغي أن تكون أكثر جرأة، بدلًا من الألوان الخفيفة المستخدمة في المسودة الحالية. وينبغي تعزيز الترابط بين موضوع "في الاتحاد قوة" وبين النص والتصميم ككل. وأشادت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) بتناول الاستراتيجية لموضوعات التكافل والرعاية والربط بين مختلف القطاعات، ولكن أبدت قلقها لغفلتها عن معاني الحب. وعلاوة على ذلك، لم تظهر فيها قيادة الشباب بوضوح. وأبدت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) رغبتها في إيضاح العلاقات التي تربط بين الركائز.

وطُلب من المجلس أن ينظر في الأسئلة التالية أثناء مناقشته مسودة الاستراتيجية:

- برأيك ما هي المحركات الرئيسية لهذه الاستراتيجية؟
- برأيك ما هي أوجه الاختلاف الرئيسية عن الاستراتيجية الحالية؟
- ما رأيك في صدى هذه الرواية؟
- ما رأيك في شكلها عمومًا وألوانها وما إلى ذلك؟

واستجابة لطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن المشاورات المخطط لها بشأن الإستراتيجية، المسودة 1، أخطِر المجلس بأن الآمال كانت معقودة على عرض هذه المسودة على الاتحاد باللغات الأربع في اليوم التالي. وبعد ذلك سيتم فتح ثلاث قنوات للتشاور، وطرح نموذج للتعبير عن الرأي واستبيان على شبكة الإنترنت وجهود جماعية لإعداد عرض تقديمي لها عبر الإنترنت. وسوف تُدرج نتائج مشاورات المجلس والاتحاد في المسودة 2. وسوف تُكرر هذه العملية بعد ذلك وتُجرى مشاورات موازية لها مع الجهات المانحة.

وخلال المناقشات، طرح أعضاء المجلس آراء مهمة في المسودة 1 من الاستراتيجية، على النحو التالي:

- هذه المسودة رائعة، تحرك المشاعر. تسعى هذه الوثيقة إلى إبراز الجوانب الإنسانية في IPPF، باستخدام كلمات مثل "الرعاية" و "الحب". ينبغي الاحتفاظ بهذه العناصر أو حتى إبرازها قليلًا.
- ينبغي التركيز أكثر على الانفصال عن الماضي واحتضان المستقبل – إحساس ينقلنا من حيث كنا إلى حيث نريد أن نكون.
- ينبغي أن تنقل الوثيقة شعورًا بوجود ضرورات ملحة. هل أوضحت بالقدر الكافي أن هناك تحديات جديدة تتطلب حلولًا جديدة؟ ظهرت أشكال جديدة من الظلم وعدم المساواة يجب أن يتصدى لها الاتحاد.
- لم تُذكر في الوثيقة كلمة "إنصاف".
- يُستحسن في المسودة التالية عدم إغفال العلاقة التي تربط بين الأفراد والناس وبين الفرد والمجتمع. في الصفحة الأولى، ينبغي أن نقول إننا نعمل مع الجميع دون استثناء. وهي الرسالة الأساسية التي ينبغي نقلها.
- توجد مسألة تقنية تتعلق بحقوق الإنسان. يوجد خلط في الرسائل التي تتعلق بالأعراف. لم توضح الوثيقة الاختلاف بين الأعراف السامة والأعراف القانونية على سبيل المثال، ولم تُذكر فيها الأعراف المتعلقة بحقوق الإنسان. ينبغي أن نوضح أننا متمسكون بالأعراف ولسنا مجرد مهاجمين لها أو معادين.
- وفيما يخص الإشارة إلى المعارضة، هل نريد حقًا إجراء حوار معهم؟ ونحتاج إلى التحلي بالشجاعة والصراحة. لأن أعداءنا منظمون جيدًا، وينتهكون حقوق الإنسان ونريد محاسبتهم على ذلك.
- ولم تُشر الوثيقة إلى العرق ولا العنصرية. وأضاعت الفرصة. لأن العنصرية تتعارض مع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- لم يُذكر أي شيء عن المساواة تحت "تقديم الخدمات الخاصة".
- وأثيرت تساؤلات عن العنوان "تقديم الخدمات الخاصة". وهذا قد ينطوي على اتباع نهج واحد وينبغي المزيد من التركيز على النمو.
- يوحي العنوان الفرعي "نعيد ترتيب أوضاعنا" ببعض السلبية.
- فيما يتعلق بالعرض التقديمي، ستكون هذه فرصة جيدة للتوافق مع أي عمل بخصوص العلامة في المستقبل.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الصادر عن لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP). وأوجزت الرئيسة قائلة إن المجلس كان إيجابيًا جدًا بشأن الإستراتيجية وطريقة تطورها. ومع ذلك، هذه الوثيقة مملوكة للمجلس، وقد قدمت مقترحات وأفكارًا مهمة ود المجلس لو رآها مدرجة في المسودة التي تُعرض على الاتحاد. وأعربت الرئيسة عن شعورها بالأسف أن تُوزع هذه الوثيقة دون إجراء بعض هذه التغييرات.

وقدمت الرئيسة الشكر للجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) ولفريق السكرتاريا لتميزهم في العمل، وخصوصًا الرئيسة، أبهينا أهير، على قيادتها.

2.4 الإستراتيجية: التمويل وإطار النتائج

تلقى المجلس ورقة حول تمويلات الاتحاد وإطار النتائج الحالي والمخطط العام لإطار النتائج المقترح للفترة من 2023 إلى 2028، بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/4.2. وقدم هذا البند المديرُ العام.

وأبلغ المجلس بأن الإستراتيجية الجديدة سوف يُرفق معها إطار النتائج الخاص بها، وهو آلية للمساءلة أمام العالم وخصوصًا أمام الجهات المانحة. وقد طوّر إطار النتائج الجديد في ضوء الرؤى المستمدة من الدروس المستفادة من إطار النتائج الحالي. وفي إطار النتائج الحالي، بعض المؤشرات لم تكن قابلة للقياس والتتبع. ولم يكن مؤهلًا لتتبع النتائج والتمويلات من بعض الجمعيات الأعضاء الكبرى، وبالتالي رُسمت للاتحاد صورة منحرفة. أما الوثيقة التي عُرضت على المجلس فقد قدمت إحساسًا واقعيًا بضخامة الاتحاد. ولم تُعرض من قبل خشية أن يشعر المانحون بأن مساهماتهم ضعيفة ولا جدوى منها. والمقترح الآن أن يصور IPPF نفسه كاتحاد عالمي حقيقي يضم منظمات وطنية أعضاء، وليس منظمة دولية تنموية غير حكومية.

ولأن هذا النهج يمتاز بالشفافية، اتفق أعضاء المجلس في مناقشاتهم على الالتزام به. وينبغي أن تعرف الجهات المانحة كيف يبدو IPPF، كما أنه يرسل رسالة قوية تؤكد المستوى الحقيقي لاستدامة IPPF وصلابته. وهذا لا يعني أن نكتفي بعدد قليل من الجهات المانحة، ولكن يجب أن تكون الرسائل صحيحة ويريد IPPF أن تعلم الجهات المانحة أن تبرعاتها لها تأثير عظيم.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن الخطط الموضوعة للتأكد من أن الجمعيات الأعضاء كلما كانت أصغر كانت اعتمادها على منح IPPF أقل. وأجاب المدير العام قائلًا إن جهود العطاء الفردية ومركز المشروعات الاجتماعية شهدت تطورات ملموسة، ولهذا ستحتاج السكرتاريا إلى تعزيز خبرتها لمساعدة الجمعيات الأعضاء في هذا المجال.

والمجلس **أحاط علمًا** بالعمل الجاري في إطار النتائج الجديد. وتمت الإحاطة علمًا بأن المجلس سوف يشهد في المستقبل الانتهاء من إطار النتائج الجديد وإطار توفير الدخل جنبًا إلى جنب مع الاستراتيجية الجديدة.

5. المالية

1.5 تقرير لجنة C-FAR عن خطة 2022 والميزانية

تلقى المجلس هذا التقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بموجب الورقة رقم BoT/03.22/DOC/5.1.

قدمت هذا البند إليزابيث شيفر رئيسة لجنة C-FAR. وأفادت بأن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) اجتمعت مرتين منذ آخر اجتماع للمجلس. وسوف تُعرض على المجلس في الاجتماع المقرر في يونيو البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وسوف تتطلب ميزانية عام 2023 موافقة المجلس عليها في نوفمبر/ديسمبر. ونظرًا لضرورة الالتزام بالجدول الزمني المحدد لإعداد جميع المواد في الوقت المناسب لاجتماع المجلس في نوفمبر وأثناء انعقاد الجمعية العامة نفسها، اقترحت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) عقد اجتماع آخر للمجلس عن بُعد في أوائل ديسمبر، للموافقة على ميزانية الفترة من 2023 إلى 2025.

وأبلغ المجلس بأن الاتحاد أنهى عام 2021 بفائض في الميزانية بلغ نحو 20 مليون دولار أمريكي. وتجاوز الدخل غير المقيد جميع التوقعات، فضلًا عن المنح الإضافية من الحكومات، والمسترد من المعاملات، والطلبات القديمة، ونقص الإنفاق في بعض المجالات، وتحقيق عائدات جيدة من الصرف الأجنبي. وتحققت وفورات بفضل انخفاض نفقات السكرتاريا بسبب كوفيد. وترتب على هذا زيادة الدخل عن الميزانية بمقدار 10 ملايين دولار أمريكي وانخفاض الإنفاق بمقدار 9 ملايين دولار أمريكي. وبفضل هذه النتيجة تمكنت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) من التوصية بموافقة المجلس على اتخاذ إجراءات محددة.

أولاً، التزام شديد من IPPF تجاه بعض الموظفين السابقين تجسد في شكل برنامج المعاشات محددة المزايا. ولصعوبة التنبؤ بإجمالي هذه الالتزامات، اقتُرح التفاوض مع أعضاء برنامج المعاشات لتحديد قيمة المساهمة السنوية في برنامج المعاشات على المدى القصير، للتخفيف من التزامات IPPF. واقتُرح تجنيب 4 ملايين دولار أمريكي من فائض ميزانية 2021 لهذا الغرض.

ثانيًا، اقتُرح تخصيص تمويلات ومنح خاصة من 2021 إلى 2022، أي "التمويلات العاجلة الثلاثية" من الحكومة الدنماركية، والتمويل المخصص للجمعية العامة والمنحة الطارئة المخصصة لأفغانستان. وسوف تؤثر هذه التعيينات على ميزانية عام 2022 وهذا يتطلب موافقة المجلس على التعديلات ذات الصلة بميزانية 2022.

وأثناء المناقشات، طلب أحد أعضاء المجلس مزيدًا من المعلومات عن مقترح إصلاح المسؤوليات والالتزامات الواردة ببرنامج التقاعد في IPPF. وأفاد مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا بأن IPPF يدير الآن برنامج المساهمات المحددة، لكن هذا الاقتراح يتعلق ببرنامج المعاشات محددة المزايا الذي تم إنهاؤها منذ 10 سنوات. وتعلمنا من التاريخ أن هذه البرامج لم يُكتب لها البقاء في أي منظمة من المنظمات، وفشلت منظمات عديدة بسبب التزاماتها بموجب هذه البرامج. ويوجد حاليًا 118 عضوًا في برنامج التقاعد السابق في IPPF، بمن فيهم المتقاعدون الذين يتلقون دخلًا ثابتًا مع مراعاة الزيادات السنوية في كل عام ومجموعة من غير المتقاعدين حاليًا، ويرجو IPPF أن يتفاوض معهم. وتوجد ثلاثة خيارات للتفاوض:

1. نقل الأفراد إلى برنامج آخر بزيادة المزايا المقدمة إليهم الآن.
2. الخروج من البرنامج بإجراء التسوية مرة واحدة.
3. التفاوض مع إحدى شركات التأمين وتكليفها بهذا البرنامج.

والخطوة التالية أن تستعين السكرتاريا بخبير للمساعدة في وضع مقترح يُعمم على جميع الأعضاء ويستهدف الأعضاء غير المتقاعدين. والهدف المنشود هو تخفيف الالتزامات عن كاهل IPPF، لأن تكلفتها تبلغ 25٪ من ميزانية مكتب لندن حاليًا، فضلًا عن الحفاظ على حقوق الموظفين السابقين.

وطلب أحد أعضاء المجلس المزيد من المعلومات عن قيام المصرفيين في IPPF برفع القيود المفروضة على الأموال والسماح بالإفراج عن الأموال بحلول شهر أغسطس 2022. وأبلغ المجلس بأن البنك يعتبر IPPF منظمة عالية المخاطر، في ضوء استمرار IPPF في العمل في البلدان الخاضعة للعقوبات. وكانت السكرتاريا تعمل بشكل وثيق مع فريق الامتثال بالبنك لتقديم ضمانات تؤكد عدم إساءة استخدام هذه الأموال. وتَحقق التقدم بوتيرة جيدة وشرع IPPF في إجراء التغييرات التي طلبها البنك.

وفقًا لتوصيات لجنة C-FAR، فإن المجلس:

قد **أحيط علمًا** بتقرير لجنة C-FAR والإجراءات المتخذة فيه.

قد **اعتمد** تخصيص الصناديق التالية اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021:

أ. تمويل إضافي لبدء المراجعة والتفاوض مع أعضاء برنامج المعاشات محددة المزايا، لتخفيف الالتزامات الإجمالية للبرنامج - **4,000,000 دولار أمريكي**.

ب. (رصيد) التمويلات "العاجلة" الثلاثية الذي سيُحول كمنح نقدية وسلعية، من الأموال المقبوضة في أواخر عام 2021 من الحكومة الدنماركية - **2,675,083.64 دولار**.

ج. التمويل المخصص للجمعية العامة المقرر عقدها في عام 2022 - **340,000 دولار**.

د. منحة الطوارئ المخصصة في عام 2021 لأفغانستان بموجب المسار 3 - **199,089 دولار**.

ه. مراجعة ميزانية السكرتاريا الموحدة لعام 2022، على النحو الموجز أدناه:

(الأرقام بالألف دولار أمريكي)

	الميزانية المعتمدة	صافي التعديلات	الميزانية بعد مراجعتها
الدخل			
غير المقيد المخصص	67,445	(768)	66,677

المقيد	10,220	768	10,988
إجمالي الدخل	**77,665**	0	**77,665**
النفقات			
غير المقيد	66,220	-	66,220
المخصص	6,776	9,881	16,657
المقيد	27,003		27,003
إجمالي النفقات	**99,999**	**9,881**	**109,880**
غير المقيد	1,225	(768)	457
المخصص	(6,776)	(9,881)	(16,657)
المقيد	(16,783)	768	(16,015)
إجمالي الفائض	**(22,334)**	**(9,881)**	**(32,215)**

وافق على انعقاد اجتماع إضافي عن بُعد لمجلس الأمناء في 8 أو 9 ديسمبر 2022، لتلبية المتطلبات التشغيلية/القانونية اللازمة، بما فيها الموافقة على ميزانية 2023-2025.

6. الحماية وإدارة الحوادث

1.6 تقارير إدارة الحوادث والحماية السنوية لعام 2021 والربع الرابع

تلقى المجلس تقارير إدارة الحوادث والحماية السنوية لعام 2021 والربع الرابع على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.22/DOC/6.1.

وتفضلت بتقديم هذا العنصر قانيسا ستانيسلاف، رئيسة شؤون الحماية، وقد أفادت بتحقق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في معدل إغلاق الحالات منذ بدء تشغيل هذه الخدمة في ديسمبر 2018. وإجمالي عدد المخاوف التي أثيرت خلال عام 2021 بلغ 45 حالة، مقارنة بـ 81 حالة مخاوف أثيرت خلال عام 2020.

وخلال المناقشات، تقدم أعضاء المجلس بالشكر للسكرتاريا على إعداد التقرير بطريقة شاملة جدًا. وعلق أحد أعضاء المجلس قائلًا إن العديد من الجمعيات الأعضاء لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالحماية وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن تدريب موظفي الجمعيات الأعضاء ومتطوعيها وبناء قدراتهم. وأقرت رئيسة شؤون الحماية بأن العديد من الجمعيات الأعضاء لا تزال تواجه تحديات في إتمام تنفيذ سياسات الحماية وتعميمها. وتم تعميم برنامج تدريبي لتمكين الجمعيات الأعضاء والمنظمات الشريكة من فهم إطار حماية IPPF وتمكينهم من بناء قدراتهم. وسوف يتم، على المدى البعيد، النظر في كيفية تقديم موضوع الحماية إلى الخطوط الأمامية، ليرى المستفيدون بالخدمات ما يفعل IPPF للحفاظ على سلامتهم.

وسأل أحد أعضاء المجلس كيف يتواصل IPPF مع أصحاب المصلحة بشأن النتائج التي يحققها ويعرضها عليهم. وأجابت رئيسة شؤون الحماية بأن الأخبار السعيدة تُنقل إلى أصحاب المصلحة الداخليين بفضل ما بُذل من جهود في هذا الشأن، وهذا من الوسائل التي تعزز المساهمة في التغيير الثقافي. وأضافت الرئيسة أن الآراء الواردة من الجهات المانحة تشير إلى أن IPPF يتعامل مع موضوع الحماية بشفافية شديدة. ويخطر بها علنًا في تقرير التدقيق.

وعلق أحد أعضاء المجلس قائلًا إنهم يتمنون تصنيف الحوادث وربما فهرستها وفقًا لخطورتها المحتملة على IPPF.

وردًا على سؤال عن تمويل الجمعيات الأعضاء لتعزيز الحماية، أفاد المدير العام بأن بعض المشروعات المقيدة الكبيرة يمكنها أن تتضمن تمويلًا للحماية. وأضافت الرئيسة أن المجلس يود أن يرى تحقيق المواءمة بين الموارد المخصصة للحماية وبين مستوى التعرض للمخاطر.

استجابةً لطلب تزويد المجلس بمعلومات عن الحالات التي قد تشكل خطورة على الاتحاد، بما فيها المخاطر المالية المحتملة، أفادت رئيسة شؤون الحماية أن هذه المعلومات كانت تُقدَّم سنويًا إلى شركات التأمين التي يتعامل معها IPPF، وأنها ستنظر في كيفية إطلاع المجلس على ذلك.

المجلس **أحاط علمًا** بالتحديث الخاص بالحماية وإدارة الحوادث. وتقدمت الرئيسة بالشكر لرئيسة شؤون الحماية فضلًا عن تقديم الشكر إلى كلير جيفري، القائمة بأعمال مدير قسم الأفراد والمنظمات والثقافة، على ما قدمت من دعم في هذا الصدد.

7. الأعمال الأخرى

اجتماع المجلس، في المغرب، يونيو 2022
قدمت فدوى بخدة، المديرة الإقليمية لإقليم العالم العربي، تحديثًا للمجلس بشأن الترتيبات التي تجريها الجمعية المغربية العضو للتحضير لبرنامج الزيارات قبل اجتماع المجلس المقرر عقده في مراكش في يونيو. وسوف يصل أعضاء المجلس يوم الأربعاء، 15 يونيو، وسوف تُنظم فعالية مسائية. وفي صباح يوم 16 يونيو، سيُعرض على أعضاء المجلس فيديو عن أعمال الجمعية المغربية العضو، وبعد ذلك زيارة العيادة. وسوف يُعقد اجتماع المجلس يومي 17 و 18 يونيو، ثم الدعوة إلى عشاء مفاجيء مساء يوم 17 يونيو. وسوف يغادر المشاركون يوم الأحد الموافق 19 يونيو. واعتذرت الرئيسة إذ لديها التزامات أخرى تحول دون وصولها إلى المغرب قبل مساء يوم 16 يونيو.

التصديق على قرارات IPPF الخاصة بـ WWI
تلقى المجلس ورقة أوضحت خلفية إنشاء شركة Worldwide Inc التابعة للاتحاد (IPPF WWI)، ومعلومات عن تعيين المديرين والمشورة القانونية المطلوبة بشأن شركة IPPF WWI، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.22/DOC/7.

وأفاد المدير العام بأن هذه الشركة تأسست في الولايات المتحدة في عام 2006 كذراع لجمع الأموال لصالح IPPF. وكان تعيين المديرين في ذلك الوقت بقرار من المجلس. وكانت في الواقع شركة صورية، وكان IPPF يتطلع حينئذ إلى تفعيل دور الشركة في جمع التبرعات الفردية، وقد أشار أحد المتبرعين إلى أنهم سيوجهون تبرعاتهم عبر هذه الشركة في المستقبل. وأوضح المدير العام أن لجنة C-FAR سوف تشرف على أنشطة هذه الشركة وسيتم التعامل معها كجزء من IPPF.

وافق المجلس على تفويض المدير العام بسلطة ترشيح مديرين لشركة IPPF WWI، و**صدق** على أسماء المديرين الحاليين، وتعيينات المديرين السابقين والقرارات التي اتخذوها.

ختام الاجتماع
في ختام الاجتماع، توجهت الرئيسة بالشكر للأمناء لمساهمتهم ومشاركتهم في المناقشات على مدار اليومين الماضيين. وتوجهت الرئيسة بالشكر للمدير العام وأعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم للمجلس والتمست منهم إبلاغ الزملاء الآخرين بتقدير المجلس لهم. ووجه الشكر لفريق الدعم ودعم تكنولوجيا المعلومات والمترجمين والفنيين لما بذلوا من جهود لإنجاح هذا الاجتماع.